أكدوا أنه كان لها الاثر الفعال فى طمأنة الناس

نواب : اجراءات وزير الداخلية الاحترازية ساهمت في الكشف عن المشبوهين وحفظ استقرار البلاد

- الهرشاني : التعليمات الأمنية لم تكن فقط علي المساجد بل شملت كل الاسواق والمجمعات وغيرها
- هذه التوجيهات ستبسط تحكمها وتغلق الطرق علي كل من تسول له نفسه خراب البلد
- ادعو الشعب الكويتي الى زرع روح التعاون والتلاحم فيما بينهم والابتعاد عن ما يثير الفرقة

حمد الهرشاني

عبدالله المعيوف

ماضي الهاجري

- الهاجري : نشر دوريات الشرطة بالقرب من دور العبادة من شأنه حفظ الأمن وإيجاد حالة من الإستقرار
- علينا ضرورة توخي الحذر واليقظة لوأد اي محاولات للاخلال بأمن واستقرار البلاد

اشاد النائب حمد الهرشاني بنائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد في بالإجراءات الاحترازية والخطط التي إتخذها

مشيرا الى ان هذه الخطط ساهمت في الكشف عن الكثير من المشبوهين او اللذين ينتمون الي خلايا ارهابيه

وبين ان التعليمات الامنية ليست فقط علي المساجد لكن شملت كل الاماكن التي يتواجد بها الناس من اسواق ومجمعات وغيرها من الاماكن التجمعات معربا عن دورها في طمانة الناس.

ونوه الهرشاني إلى أن هذه التوجيهات ستبسط تحكمها وتغلق الطرق علي كل من تسول له نفسه خراب البلد او الحاق الاذي بالمواطنين والوافدين

ودعا الهرشاني الشعب الكويتي الى اهمية زرع روح التعاون والتلاحم فيما بينهم والإبتاعد عن ما يثير الفرقة والإختلاف والوقوف خلف القيادة السياسية لمواجهة أي عدوان داخلي.

وأشاد النائب ماضي العايد الهاجري بمبادرة نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد في اتخاذ العديد من الإجراءات الأمنية للبدانية ومنها نشر دوريات الشرطة بالقرب من دور العبادة المختلفة في مناطق الكويت

مؤكدا انها خطوة من شانها حفظ الأمن وإيجاد حالة من الإستقرار تحسباً لأي عمليات إجرامية في ظل التوترات الإقليمية في المنطقة.

وأضاف الهاجري في تصريح صحافي : نثمن هذه الإجراءات الاحترازية لوزارة الداخلية وحالة التأهب

مؤكداً على ضرورة توخي الحذر واليقظة لواد اي محاولات للاخلال بأمن واستقرار البلاد وارتكاب جرائم باسم الدين خصوصا بعد تفجيري الدمام والقطيف اللذين وقعا في المملكة العربية السعودية في الآونة الاخيرة.

ودعا الهاجري جميع اطياف الشعب الكويتي الى التعاون والتلاحم والبعد عن كل ما يثير الفرقة من أجل الوقوف سداً منيعا في مواجهة هذه الهجمة الارهابية البغيضة على الدول العربية والتصدي بكل قوة وحزم لكل من يهدف الى النيل من امن البلاد واستقراره

معربا عن ثقته واعتزازه برجال الامن الذين يبذلون ارواحهم للذود عن امن الوطن

وقال النائب عبدالله المعيوف: يبدو ان وزير الداخلية قد اوجع خفافيش الظلام ومرجعيات الفوضى فبدأت تصرخ وتئن!.

ونحن نقف مع الشيخ محمد الخالد في خندق واحد لحفظ الامن واسترداد هيبة الدولة ممن سرقها بزعيقه وبطولاته المزيفة!. فالامن اهم من حرية راي مغرد يسئ للغير واولى من حقوق انسان يكيد للكويت.

المعيوف نقف مع الشيخ محمد الخالد في خندق واحد لحفظ الأمن واسترداد هيبة الدولة

طالب بمحاسبة المسؤول عنه

حمدان العازمي : بيان قناة المجلس حول إغلاق الوطن «استفزازي»

- القناة تعد في الأصل ملكا للأمة ولا يحق استغلالها في تصفية الحسابات
- اعتقدت ان المذيع قناة يلقي بياناً عسكرياً يعلن من خلاله وقف اطلاق النار وانسحاب القوات المعادية

حمدان العازمي

- يجب ان تلتزم قناة المجلس بالحيادية في التعامل مع جميع الاحداث على الساحة السياسية
- كفانا بثا للسموم والفتن وضربا للحمة الوطنية

استنكر النائب حمدان العازمي ما بثته قناة المجلس مساء الخميس الفائت تعليقا على اغلاق قناة الوطن

مؤكدا على ضرورة محاسبة المسؤول عن هذا البيان اي من كان خاصة انه تعامل مع خبر اغلاق قناة محلية تتفق او تختلف معها وكانه خبر انسحاب قوات عسكرية من دولة محتلة .

وقال العازمي في تصريح صحفي امس : تتفق او تختلف مع قرار اغلاق قناة الوطن فهو اجراء حكومي يحق للمتضرر منه اللجوء للقضاء وان كنا نرى ان اغلاق اي وسيلة اعلامية بسيء لدولة الكويت التي كانت في يوم من الايام منبرا للحريات

الا ان كائن من كان يستخدم قناة تعد في الاصل ملكا للامة باكملها في تصفية الحسابات ويشمت في اصحاب القناة المتضررة فهذا مرفوض رفضا باتا .

واضاف العازمي : اندهشت عندما سمعت مذيع قناة المجلس يعلق على خبر اغلاق الوطن واعتقدت انه يلقي بيان عسكري يعلن من خلاله وقف اطلاق النار وانسحاب القوات المعادية

مستطردا بالقول : وكما وصف بعض المغردين لا ينقص البيان الا ان يختم بمقولة وليخسأ الخاسؤون .

ووصف العازمي بيان قناة المجلس بالاستفزازي ولا يعبر الا عن رأي المسؤول عن بثه

مشددا على ضرورة ان تلتزم قناة المجلس الحيادية في التعامل مع جميع الاحداث على الساحة السياسية

فهي لا تمثل شريحة دون اخرى بل انها انشأت لتكون لسان الامة باكملها ولن نسمح ان تستخدم القناة لتصفية اية حسابات سياسية .

وطالب العازمي مكتب المجلس بفتح تحقيق عاجل في حادثة هذا البيان الاستفزازي واعلان المسؤول عن بثه ومحاسبته امام الشعب الكويتي

مستطردا بالقول : كفانا بث للسموم والفتن وضرب للحمة الوطنية ثم التخفي والتغني بالديمقراطية والوطنية المثالية

واتخاذ الاجراءات اللازمة لمنع حدوثه مستقبلا

الجلال يطالب الجسار بتشكيل لجنة تحقيق في انقطاع الكهرباء عن اسطبلات الأحمدي

طلال الجلال

طالب النائب طلال الجلال وزير الكهرباء والماء وزير الاشغال العامة احمد الجسار بتشكيل لجنة تحقيق للوقوف على اسباب تكرار انقطاع التيار الكهربائي عن منطقة اسطبلات الاحمدي

واتخاذ الاجراءات اللازمة لمنع حدوث هذا الانقطاع مستقبلا.

وقال الجلال في تصريح لا يزال الواقع يأتي على عكس تصريحات المسؤولين في وزارة الكهرباء والماء فرغم تأكيدهم على كفاءة الشبكات الكهربائية الا ان منطقة اسطبلات الاحمدي تعيش ليالي ظلماء بسبب انقطاع التيار الكهربائي في طقس يشهد ارتفاعا كبيرا في درجات الحرارة.

وشدد الجلال على ضرورة ان تقوم وزارة الكهرباء والماء باجراء الصيانة اللازمة لشبكة الكهرباء المغذية لمنطقة اسطبلات الاحمدي على وجه السرعة

لاسيما وانها تضم عدد كبير من الخيل مطالبا لجنة التحقيق بتحديد المقصرين في عملهم والذين تسببوا في تكرار الانقطاع الكهربائي عنها ومحاسبتهم.

- على الحكومة ان توفر المناخ المناسب لتربية الخيول حيث انها تعد من التراث الكويتي

وتابع الجلال يجب على الحكومة أن توفر المناخ المناسب لتربية الخيول حيث انها تعد من التراث الكويتي وتهتم فئة كبيرة من الكويتيين بتربية الخيول العربية الاصيلة لذا فانه لزاما على الدولة مساعدتهم.

لمنع بعض التجار من استغلال حاجة المواطن والمقيم

الكندري يطالب وزارة التجارة بالعمل الجدي لضبط أسعار السلع والمنتجات

- التضخم اخذ يزداد بشكل لافت في الاونة الاخيرة حسب التقارير التي تعدها الادارة المركزية للاحصاء

فيصل الكندري

طالب النائب فيصل الكندري وزارة التجارة بالعمل الجدي خلال الفترة المقبلة لضبط اسعار السلع والمنتجات ومنع بعض التجار من استغلال حاجة المواطن والمقيم خاصة ونحن على مشارف شهر رمضان

مشيرا الى ان الوزارة مطالبة يوميا ببيان يوضح عدد الجولات والضبطيات والمخالفات المسجلة ضد بعض تجار المواد الغذائية والاستهلاكية.

وقال الكندري في تصريح صحفي يجب ان لا ننسى آنين وشجون المواطن والمقيم في البلاد من ظاهرة غلاء الإسعار وانعدام الرقابة في كثير من القطاعات التي تشرف عليها وزارة التجارة لضمان حماية المستهلك في مجالات الاغذية والسلع ومواجهة التضخم الذي اخذ يزداد بشكل لافت في الاونة الاخيرة حسب التقارير التي تعدها الادارة المركزية للاحصاء.

واكمل بالقول «اليوم ونحن على مشارف الشهر الفضيل حيث يتجرد بعض التجار من انسانيتهم ويتعمدون استغلال الفرص ليقوموا بزيادة اسعار السلع على المستهلك دون حسيب ورقيب من الجهات المختصة لذلك نحن نطالب المسؤولين وعلى رأسهم وزير التجارة يوسف العلي المعني فعليا بتطبيق القرارات الخاصة بحماية المستهلك اضافة الى تفعيل قانون 39 لسنة 2014 بشأن حماية المستهلك والذي اقره المجلس والذي يدعوا الى حماية المستهلك عبر اداء رقابية تمنع الغش التجاري ايضا وتحمي المجتمع من جشع بعض التجار.

ووجه الكندري كلامه الى الوزير العلي قائلاً» الفت انتباه الوزير لمعلومة جديدة يضعها في حسبانه اثناء عمله في الوزارة هو ان مدير نيابتي الاموال العامة والشؤون التجارية طارق الياسين اللجان المشتركة بينه وبين البلدية لضبط المتاجرون بالاغذية الفاسدة حفاظا على الصحة العامة وحفاظا على المستهلك.

وشدد الكندري على ضرورة تكثيف رصد المفتشين على الاسعار ومنع المتلاعبين بارتفاع الاسعار في كافة الجمعيات التعاونية والاسواق المركزية والموردين الرئيسين للسلع والمنتجات الغذائية او حتى الملابس والكماليات الاسرية حتى لا يصبح المواطن والمقيم ضحية جشع بعض التجار.

وختم الكندري تصريحه بالقول «على من وزير التجارة ان يكون عونا للوزراء والنواب في تحقيق التنمية التي ننشدها ويمد يد العون في التعامل مع الجميع لما فيه مصلحة الكويت والمواطنين التي جعلناهما نبراسا لعملنا في قد صرح لصحيفة القبس الاسبوع الماضي ان هناك 2617 منهما ببيع اغذية فاسدة في عام 2014 وهنا يجب على الوزير تفعيل قانون حماية المستهلك اضافة الى تشكيل

نحرص على المحافظة على مكونات المجتمع الكويتي ومواجهة انتشار الظواهر السلبية فيه

عاشور : لجنة المرأة والاسرة تبذل جهوداً كبيرة في معالجة المشكلات التي تعاني منها المرأة

يولي مجلس الأمة اهتماما كبيرا في دعم قضايا المرأة والأسرة والطفل ايمانا منه بأهمية هذه العناصر في المجتمع والتزاما بما دعا إليه الدستور الكويتي في المادتين الثامنة والتاسعة واللتين نصتا على : (أن تصون الدولة دعامات المجتمع وتكفل الأمن والطمأنينة وتكافؤ الفرص للمواطنين)،(وان الأسرة أساس المجتمع قوامها الدين و الأخلاق وحب الوطن ويحفظ القانون كيانها ويقوي أصرها ويحمي في ظلها الأمومة والطفولة).

ومن هذا المنطلق شكل مجلس الأمة لجنة شؤون المرأة والأسرة البرلمانية وهي لجنة مؤقتة الأمر الذي يعكس حرص المجلس على وضع الأسرة بشكل عام والمرأة بشكل خاص بالإضافة إلى تذليل المعوقات التي تواجههم من خلال سن تشريعات وقوانين تسهم في تحسين وتطوير الواقع من جهة وخلق مستقبل افضل من جهة أخرى.

واشار تقرير صادر عن إدارة الإعلام بالأمانة العامة لمجلس الأمة ان اللجنة تسعى في عملها إلى دعم دور المرأة السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المجتمع ومراقبة تنفيذ الخطط الإستراتيجية التي تعدها الدولة بشأن المرأة ، ومناقشتها مع المؤسسات الرسمية المختلفة ومحاولة تحسينها بما يضمن تمكين المرأة من تطوير مكانتها في المجتمع بالإضافة إلى مراقبة تنفيذ التشريعات الوطنية التي تمس المرأة الكويتية بشكل خاص والمرأة بشكل عام ، وتعديل ما يتعارض منها مع نصوص الإتفاقيات الدولية التي وقعت وصادقت عليها دولة الكويت.

واضاف التقرير ان اللجنة تهتم في دراسة الجوانب القانونية والعدلية والتربوية والإعلامية والإدارية والاجتماعية ذات الصلة بالمرأة إلى جانب توثيق الصلات مع المنظمات والهيئات النسائية المحلية والإقليمية والعالمية لتبادل المعلومات والخبرات ومتابعة ما يستجد في مجال تطوير دور المرأة في المجتمع ، وإقامة الندوات والمؤتمرات المتعلقة بهذا الشأن .

وذكر التقرير ان لجنة شؤون المرأة والأسرة ساهمت في انجاز العديد من القوانين المرتبطة باختصاصاتها وذلك من خلال دراستها أو التعديل عليها وإحالتها للمجلس للتصويت عليها ولعل من أبرزها الاقتراح بقانون في شأن الحقوق المدنية و الاجتماعية للمرأة والذي حدد في مواده العديد من الحقوق الوظيفية للمرأة من اهمها مبدأ تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل في شغل الوظائف والمساواة بينهما ، وتحديد مجموعة من الإجازات والعلاوات الخاصة بالمرأة العاملة ، إلى جانب إقرار بعض الحقوق والمزايا للمرأة تتفق مع دورها في المجتمع سواء كانت عاملة في مؤسسات الدولة المختلفة او كانت متفرغة لرعاية الأسرة.

كما ابرز الدور الكبير الذي قامت به اللجنة في إقرار القانون رقم 2 لسنة 2011 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 47 لسنة 1993 والمتعلق بالرعاية السكنية للمرأة الكويتية والذي نص على توفير الرعاية السكنية لها إذا كانت متزوجة من غير كويتي ومازالت على ذمته ، وكذلك المرأة الأرملة او المطلقة ، وذلك حسب الشروط الواردة في بنود القانون المذكور.

وكشف التقرير عن الانجاز الذي حققته لجنة شؤون المرأة والأسرة البرلمانية خلال دور الانعقاد العادي الثالث (الحالي) والذي تمثل بإقرار قانون رقم 21 لسنة 2015 بشأن حقوق الطفل بعد أن وافق عليه مجلس الأمة بمداولته الثانية بإجماع الحضور في جلسته المنعقدة بتاريخ 24 مارس 2015.

وأن هذا القانون الذي جاء ثمرة للتعاون بين مجلس الأمة والسلطة التنفيذية ومؤسسات المجتمع المدني ، حيث أوجد قاعدة تشريعية جديدة غير مسبوقة في مجال الحماية الشاملة للاطفال ، من خلال احتوائه على 97 مادة يتبنى فيها الطفل قبل ولادته وأثناء نموه وتزويد البيئة الاجتماعية المحيطة فيه بكافة المستلزمات التربوية والفسيولوجية والبدنية والصحية والتعليمية والشرعية والأخلاقية ، بالإضافة إلى تغطيته للتعريفات والمصطلحات القانونية لتكون واضحة ومحددة كالإساءة الجسدية والنفسية ، الى جانب إيجاد مراكز متخصصة لحماية الطفل في كافة المحافظات وكفالة حماية الطفل من التعرض للخطر بكافة اشكاله ووضع عقوبات رادعة لذلك .

النصف يقترح إنشاء مكاتب توثيق تعمل بإشراف وزارة العدل

قدم النائب راكان النصف اقتراحا بقانون بإنشاء مكاتب توثيق تعمل تحت إشراف وزارة العدل جاء فيه:

- نظرا للطفرة الاقتصادية والمشاريع التنموية التي تشهدها البلاد وبعد الارتفاع المطرد في اعداد السكان للمواطنين الكويتيين وإزدياد أعداد العمالة الأجنبية في البلاد والإزدياد المطرد في أعداد القضايا المتداولة في البلاد وإزدياد أعداد المتقاضين، ووجود ظفرة في إنتشار وعي المواطنين من خلال وسائل الإعلام المختلفة المسموعة والمرئية والمقروءة بالثقافة القانونية وسلوك إجراءات التقاضي التي تحافظ على حقوقهم، فزاد عدد من يطرقون أبواب القضاء للمحافظة على تلك الحقوق وما صاحب ذلك من إزدياد كاهل إدارات التوثيق المختلفة ولم تفلح محاولات الدولة - في التخفيف عن كاهل موظفي إدارة التوثيق لإرتفاع أعداد المترددين على تلك الإدارات، لذلك وحلاً لمشكلة تكدس إدارات التوثيق المختلفة ولإتاحة فرص عمل جديدة للشباب الكويتي، فقد رأينا نقل جانب من إختصاصات تلك الإدارات لمكاتب توثيق خاصة تعمل تحت إشراف إدارة التوثيق بوزارة العدل، ولإحكام عملية الإشراف تلك فتتولى الإدارة طبع نماذج التوكيلات وأوراق التوثيق المختلفة وتسليمها إلى المكاتب الخاصة من خلال دفاتر تحمل أرقام مسلسلة ثم تتلقى أوراق التوثيق مرة أخرى وحفظ نسخ منها لدى إدارة التوثيق حتى يتسنى لذوي الشأن الحصول على نسخ منها من إدارة الحفظ.

- وعليه فقد رأينا عرض مشروع بقانون التوثيق بإسناد بعض إختصاصات كاتب العدل إلى مكاتب توثيق خاصة